في إطـــار إجـــراءات تـــأمـين زيـــارة عـــاشـــوراء

عمليات بغداد تحظر حركة الدرّاجات النارية اعتباراً من اليوم

بغداد - كربلاء / المدى
تشهد العاصمة بغداد ومدينة كربلاء اجراءات أمنية مشددة لمنع المجاميع المسلحة من استهداف تجمعات الزائرين والمواكب الحسينية اثناء تأديتهم زيارة العاشر من محرم (ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام)، شملت منع حركة الدراجات النارية اعتباراً من اليوم الاثنين وحتى اشعار آخر.
واوضح الناطق باسم خطة فرض القانون ان الاجراءات الأمنية المعدة من قبل قيادة عمليات بغداد تهدف الى تأمين وتوفير الحماية الكاملة للمواطنين الزائرين المتوجهين الى الكاظمية وكربلاء وضمن قواطع المسؤولية. وقال العميد قاسم عطا في تصريح خص به (المدى) ان قيادته وضعت خطة امنية تتضمن نشر وصايا امنية تدعو فيها الزائرين اتباعها من اجل الحفاظ على سلامتهم من اي اعتداء يستهدفهم، مضيفا ان الوصيا نصت على منع حمل الأسلحة بمختلف أنواعها من قبل المواطنين واصطحاب الأطفال.كما طالبت الزائرين بعدم ?تناول الأطعمة والأشربة إلا من الأشخاص المعروفين من قبل الأجهزة الأمنية وأصحاب المواكب. كذلك دعت المواطنين الى منع حمل أجهزة الإتصال (الموبايل، والثريا، واللاسلكي، وأجهزة الموتورلا) والحقائب بمختلف أنواعها. واشار الى ان الاجهزة الامنية وضعت خطة لسير مواكب العزاء بالتنسيق مع مديرية المرور العامة لتفادي الاختناقات المرورية التي تحصل في مثل هذه المناسبات.

وطالب الناطق بأسم خطة فرض القانون المواطنين بعدم تصديق الاشاعات المغرضة او الترويج لها والتي من شأنها اثارة الهلع بين المواطنين. كما دعاهم الى المحافظة على الهدوء وفسح المجال أمام الأجهزة الأمنية والتعاون معها عند حدوث أي ظرف طارئ. كذلك معاونة الاجهزة الامنية عن طريق إلاخبار عن العناصر المشبوهة أو الأجسام الغريبة
وعلى الصعيد ذاته اكد قائد الفرقة الثانية "شرطة وطنية" اللواء الركن عبد الكريم الخزرجي ان قواته احكمت السيطرة على منافذ مدينة الكاظمية منعا لدخول الارهابيين اليها لقيامهم بأعمال ارهابية تستهدف المدنيين في ذكرى عاشوراء. وقال الخزرجي لـ(المدى) انه تم فرض ٣ اطواق امنية ونشر عدد كبير من رجال الجيش والشرطة بهدف توفير الامن والاستقرار لاهالي الكاظمية والزوار القادمين اليها، مضيفا انه أمر بتوزيع اجهزة الكشف عن المتفجرات في الطريق الرئيسية والفرعية لاكتشاف اي جسم غريب او مادة متفجرة.
من جانب اخر قررت قيادة عمليات بغداد منع حركة الدراجات النارية بمختلف انواعها في جميع مناطق بغداد واعتبارا من الساعة السادسة من صباح اليوم الاثنين وحتى اشعار اخر. وقال مصدر في قيادة عمليات بغداد لـ(المدى) ان مديرية المرورو العامة والاجهزة الامنية ستقوم بأحتجاز المخالف والدراجة وفقا قانون مكافحة الارهاب ذو الرقم ٤ لسنة ,٢٠٠٥
إلى ذلك عقدت غرفة عمليات كربلاء مؤتمرا امنيا موسعا ضم ممثلي المكاتب الدينية والحوزوية والأحزاب السياسية ومسؤولي الهيئات والمواكب الحسينية وشيوخ العشائر ووجهاء المدينة وذلك لبحث الخطة الأمنية التي سوف تنفذها الأجهزة الأمنية في محافظة كربلاء بمناسبة ذكرى عاشوراء..
وأكد محافظ كربلاء عقيل الخزعلي في كلمته إن هناك دولا ابعد من دول الجوار تساهم في تفتيت المشروع العراقي الجديد وقال: تم الاطلاع على وثائق وصور عن احداث الـ (زركة) تفيد بان قاضي السماء وهو زعيم المجموعة الإرهابية التي سببت الاحداث له لقاءات مع حكام عرب ومع أجهزة مخابرات لذلك علينا فتح باب الحوار مع كل المرجعيات الدينية والسياسية وان نميز المسيء والجاهل من بين كل التيارات والمرجعيات والأحزاب والمنظمات.
من جانبه اكد رئيس مجلس المحافظة عبد العال الياسري إن الأجهزة الأمنية في محافظة كربلاء تطورت بشكل كبير وعبر عن أمله أن تكون زيارة هذا العام من انجح الزيارات..وطالب الياسري كل الشعراء وأصحاب المواكب الدعوة إلى وحدة العراق وشعبه وتفويت الفرصة على أصحاب النفوس الضعيفة من مثيري الفتن.
فيما أكد قائد غرفة العمليات كربلاء ومدير شرطتها العميد رائد شاكر جودت إن العدو الذي نواجهه يصنف إلى ثلاثة أصناف الاولى هي العصابات التكفيرية والثانية عصابات الجريمة المنظمة والثالثة عصابات البعث الصدامي..
واضاف: قمنا بتقسيم المدينة إلى ١١ قاطعاً ويشرف على كل قاطع احد الضباط المتميزين وقد شكلنا ٦٤ مرصداً ينتشر عليها قناصين لرصد كل صغيرة وكبيرة مع الاحتفاظ بقوة تكون على أهبة الاستعداد لحالات الطوارئ وتابع جودت: شكلنا فوج طوارئ إضافي ثاني وكذلك قوة لمكافحة الشغب مجهزة بقنابل صوتية وهراوات وجامعات حديدية وبلاستيكية وكذلك تم إدخال زوارق الشرطة النهرية والتي تحمل الرشاشات المتوسطة الحجم وتم نشرها في بحيرة الرزازة ونهر الهندية ولأول مرة نقوم باستخدام آليات مدرعة وتم نشر سرية مدرعة عند مداخل المدينة فضلاً عن ٣٠٠٠ آلاف عنصر من الأمن بزي مدني مع وصول فريق متخصص لمكافحة المتفجرات وسوف يشهد العام الحالي جولات استطلاعية للطيران العراقي ليوفر غطاء جوياً للقوات العاملة على الأرض
فيما قدم ثامر القزويني قائممقام المركز والمسؤول على غرفة عمليات الخدمية شرحا عن أهم الخدمات التي سوف تقدم من قبل الدوائر الخدمية العاملة في المحافظة حيث تم وضع كافة الدوائر والياتها في حالة إنذار مستمر من اجل المساهمة في توفير ما تحتاجه المواكب الحسينية والزائرين من خدمات وكذلك تم التنسيق مع فرع المنتجات النفطية فرع كربلاء لتوفير مواد المحروقات للمواكب الحسينية.

اكاديميون يطالبون الحكومة باشراكهم في صنع القرار السياسي

بغداد / اصوات العراق
طرح اساتذة كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية وعدد من الجامعات العراقية الاخرى، العديد من الرؤى السياسية والاقتصادية والامنية لمعالجة القضايا ذات المساس المباشر بالعملية السياسية، في اطار مطالبتهم الحكومة باشراكهم في صنع القرار السياسي.
وحمل الدكتور تقي الموسوي، رئيس الجامعة المستنصرية، في الكلمة التي القاها في المؤتمر السنوي الاول الذي عقدته كلية العلوم السياسية صباح امس الاول السبت، الاكاديميين المعنيين "مسؤولية صياغة النظرة السياسية الصحيحة ووضع النهج الواضح لتوحيد الصفوف بين العراقيين." مطالبا الاحزاب السياسية العراقية "بتناسي الخلافات والبدء بمرحلة جديدة لبناء العراق". داعيا مجلس النواب الى ان يكون "مثالا لهذه الوحدة بين المكونات العراقية من خلال توافقهم على أسس صحيحة لمعالجة الاشكاليات العراقية".
وقال رئيس اللجنة للمؤتمر الدكتور عبد الامير عبد الجبار، إن من الضروري "وقف سياسة التهميش التي عانى منها الاستاذ الجامعي خلال السنوات الاربع الماضية، على الدولة اليوم ان تأخذ برأيه من اجل ايجاد معالجة واضحة للمشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي."
فيما اشار رئيس جامعة بغداد موسى الموسوي، الى ان الاكاديميين العراقيين "يمتلكون الاهلية الكاملة والخبرة الوافية للمشاركة في صنع القرار، والاسهام في بناء العراق بعد ان ظلوا لسنوات طويلة لا يحق لهم التدخل في الشؤون العامة التي تخص الوطن والمواطن."
وطرح الاساتذة الجامعيون رؤاهم من خلال بحوث ناقشوها في جلسات دراسية ادارها رؤساء الجامعات وعدد من الاساتذة المختصين، من ذوي الاختصاص في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية.
الدكتور عامر حسن فياض استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، اكد في بحثه المعنون (الفيدرالية.. بين اوهام التقسيم والتوحد) على ان "الفيدرالية ليست عقيدة، بل هي شكل من اشكال النظام السياسي" مبديا خشيته من ان يكون دعاتها "غير ديمقراطيين". مشددا على ان "الاولوية قبل المطالبة بالفيدرالية، هي بناء الدولة الديمقراطية، لتأتي الفيدرالية بعد ذلك كأمر طبيعي وعلى اساس قانوني وواعي للحالة العراقية."
من جانبه استعرض الامين العام المساعد لاتحاد المؤرخين العرب، رئيس قسم التاريخ في كلية الاداب- الجامعة المستنصرية - الدكتور محمد كامل الربيعي، الظروف التاريخية التي احاطت العلاقة بين العراق وايران مؤكدا "اهمية العمل على انجاح المساعي الرامية الى تقريب العلاقات المتكافئة بين العراق وايران ضمن اطر احترام الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، لما لهذا الجانب من انعكاس على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية."
فيما ابرز عدد اخر من الأساتذة الأكاديميين، الظروف التي دفعت بالارهاب الى البروز في الساحة العراقية، مشيرين الى التراكم الذي خلفه النظام السابق والاوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد.
وتمحورت الدراسات والطروحات التي اعدها الاكاديميون حول عدد من المحاور، منها المحور السياسي الذي ركز على علاقات العراق بدول الجوار، ومستقبل العلاقات العراقية الامريكية، ثم العلاقات مع دول الجوار الاقليمي.
وشدد المؤتمرون على اهمية تنمية ثقافة الحوار وقبول الآخر، وتطبيق النظام الاتحادي الذي نص عليه الدستور، ومكافحة الارهاب.
اما المحور الاجتماعي فقد اكد على أهمية تنمية عمل منظمات المجتمع المدني ومحاربة الفساد والعنف والارهاب.
فيما ناقش المحور الاقتصادي تعزيز دور وثيقة العهد الدولي لاعمار العراق، وتوزيع الثروات العادلة بين شرائح المجتمع العراقي، ومعالجة المشاكل المستعصية للاقتصاد العراقي، وتحقيق الاستثمار الأمثل للثروات العراقية المتمثلة بالنفط والغاز.
من جانبه أكد مستشار رئيس الوزراء فاضل الشرع، رغبة الحكومة في الاطلاع على رؤى الاكاديميين لرفد العملية السياسية والمشاركة في بناء العراق، وقال "ان الحكومة تشرف على هذه المؤتمرات وهي جادة في الاستفادة من رؤى الاساتذة الجامعيين في تقديم المشورة لها، من اجل النهوض بالعملية السياسية."
فيما أكد مستشار وزارة الامن الوطني الدكتور فاضل شويلي، على ان "مراكز البحث العلمي في العالم، تشكل حجرة الاساس في رسم سياسة الكثير من البلدان المتقدمة" مطالبا الحكومة "باتخاذ مثل هذه الخطوة وتأسيس مراكز البحوث العلمية، لتخطط من خلالها ومن خلال الرؤى التي تطرح فيها، السياسية العراقية على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية."
هذا وينعقد المؤتمر ليومي ١٢-١٣ من الشهر الجاري كانون الثاني، لاستعراض عدد من البحوث العلمية المقدمة في جدول اعمال المؤتمر.

أبرز مواد قانون "المساءلة والعدالة"

تضمن قانون "المساءلة والعدالة" الذي اقره البرلمان السبت ، اجراءات اقل صرامة تجاه اعضاء المراتب الدنيا للحزب. وينص القانون الجديد على انشاء "هيئة وطنية عليا للمساءلة والعدالة" بدلا من هيئة اجتثاث البعث التي اعلن تأسيسها في ايار ٢٠٠٣ في اطار اول القرارات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر بعد الغزو.

بغداد / ا ف ب
في ما يلي ابرز مواد القانون:
-- انهاء خدمات جميع الموظفين ممن كان بدرجة عضو شعبة (في حزب البعث) واحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد.
-- احالة جميع الموظفين الذين يشغلون احدى الدرجات الخاصة بمدير عام، وما يعادلها ممن كانوا بدرجة عضو فرقة في صفوف البعث، واحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد.
-- انهاء خدمات جميع منتسبي الاجهزة الامنية (الامن العام والامن الخاص والحمايات الخاصة والامن القومي اي المخابرات والامن العسكري وفدائيو صدام) واحالتهم الى التقاعد.
-- يمنع فدائيو صدام من اية حقوق تقاعدية لعملهم في الجهاز المذكور.
-- السماح لجميع الموظفين غير ذوي الدرجات الخاصة ممن كانوا بدرجة عضو فرقة فما دون بالعودة الى دوائرهم والاستمرار بوظائفهم.
-- لا يسمح لاعضاء الفرق بالعودة للخدمة او الاستمرار في الخدمة في الهيئات الرئاسية الثلاث ومجلس القضاء الاعلى والوزارات والاجهزة الامنية ووزارتي الخارجية والمالية.
-- لا يسمح براتب تقاعدي او منحة لكل من كان منتميا لحزب البعث بعد ٢٠ اذار ٢٠٠٣ وحصل على لجوء سياسي او انساني في اية دولة من الدول.
-- يمنع من شغل وظائف الدرجات الخاصة مدير عام، او ما يعادلها فما فوق ومدراء الوحدات الادارية، كل من كان بدرجة عضو فما فوق في صفوف حزب البعث واثرى على حساب المال العام.
-- يحال كل من لم يشمله قانون الخدمة بالتقاعد للعمل في دوائر الدولة، ما عدا الهيئات الرئاسية الثلاث، ومجلس القضاء والوزارات والاجهزة الامنية والخارجية والمالية.
-- اسقاط كافة الحقوق الواردة في الفقرات السابقة عن كل من ثبت قضائيا مشاركته بجرائم ضد الشعب العراقي او اثرى على حساب المال العام.
ويهدف القانون الذي ستتولى الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة تنفيذه الى:
-- منع عودة حزب البعث فكرا وسيادة واداء وممارسة في البلاد تحت اي مسمى الى السلطة او الحياة العامة.
-- تطهير مؤسسات القطاع الحكومي والمختلط ومؤسسات المجتمع المدني من منظومة حزب البعث تحت اي شكل من الاشكال.
-- احالة عناصر حزب البعث المنحل والاجهزة القمعية الذين يثبت التحقيق ادانتهم بافعال جرمية بحق ابناء الشعب الى المحاكم المختصة، لينالوا الجزاء العادل.
-- تمكين ضحايا جرائم حزب البعث والاجهزة القمعية ومن خلال مراجعة الجهات المتخصصة، من المطالبة باستيفاء التعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم جراء تلك الجرائم.
-- الاسهام في الكشف عن الاموال التي استحوذ عليها اعوان النظام السابق بطرق غير مشروعة داخل العراق وخارجه واعادتها الى الخزينة العامة.
-- خدمة الذاكرة العراقية من خلال توثيق الجرائم والممارسات غير المشروعة لعناصر حزب البعث واجهزته القمعية وتوفير قاعدة بيانات متاحة عن العناصر المذكورة لتحصين الاجيال القادمة من السقوط في براثن الظلم والطغيان والاضطهاد.
وتمنح المادة رقم ١٢ في الفقرة سبعة من القانون "مجلس الوزراء حق النظر في الحالات الاستثنائية للعودة الى الوظيفة للمشمولين بهذا القانون وبحسب مقتضيات المصلحة العامة بناء على طلب الوزير المختص وبالتنسيق مع الهيئة واتخاذ القرار المناسب بشأنها".
وتوضح هذه الفقرة ان "القرار لا يكون نافذا الا بمصادقة مجلس النواب عليه".

بعد عودتهم من العراق وافغانستان

ارتفاع في جرائم القتل المرتكبة من قدامى المحاربين الأمريكيين

نيويورك / الوكالات
قالت صحيفة نيويورك تايمز ان مسحا اجرته للسجلات العامة خلص الى ان ١٢١ على الاقل من قدامى المحاربين الأمريكيين في العراق وافغانستان ارتكبوا جريمة قتل او وجهت لهم اتهامات بارتكاب جريمة قتل بعد عودتهم الى الوطن. واضافت الصحيفة ان هذه الاعداد تشير الى زيادة نسبتها ٩٠ في المئة في جرائم القتل التي يتورط فيها عسكريون مازالوا في الخدمة او انهوا حديثا خدمة استمرت ست سنوات منذ غزو افغانستان في عام ,٢٠٠١ ولم تقتف وزارتا الدفاع او العدل اثر مثل هذه الجرائم التي تنظر فيها محاكم مدنية. وقال متحدث باسم الجيش ان هذا التقرير لا يقدم صورة كاملة.
ووجدت الصحيفة التي قالت ان من المرجح ان بحثها لم يكشف النقاب الا عن الحد الادنى في مثل هذه القضايا ان ثلاثة ارباع قدامى المحاربين الذين وجهت لهم اتهامات كانوا مازالوا في الخدمة العسكرية وقت وقوع جرائم القتل تلك والتي استخدمت اسلحة نارية في اكثر من نصفها.
ويواجه نحو ٢٥ من المتهمين اتهامات بالقتل او القتل الخطأ او القتل بطريق الصدفة بسبب حوادث سيارات قاتلة نتيجة القيادة تحت تأثير الخمر او بشكل طائش او بشكل انتحاري.وقالت الصحيفة ان نحو ثلث الضحايا كانوا زوجات او صديقات او اطفال او اقارب اخرين للجناة في حين كان نحو ٢٥ في المئة من الضحايا من الزملاء في الخدمة.وقال بول بويس المتحدث باسم الجيش ان احصاءات الجيش "لا تظهر شيئا يذكر او لا تظهر عدم زيادة في تعاطي المخدرات وجرائم القيادة تحت تأثير شيء ما او العنف المنزلي خلال السنوات الماضية بين اكثر من ٣٠٠ الف جندي تم ارسالهم في هذه الحرب."
وجاءت هذه النتائج من بحث تقارير الصحف المحلية وفحص سجلات الشرطة والمحاكم والجيش ومقابلات مع المتهمين ومحاميهم وعائلاتهم بالاضافة الى عائلات الضحايا ومسؤولي الجيش وانفاذ القانون.

بوش يثني على قانون "المساءلة والعدالة"

الكويت / الوكالات
اثنى الرئيس الامريكي جورج بوش على قانون المساءلة والعدالة الذي صدق عليه مجلس النواب والقاضي بالسماح لاعضاء حزب البعث المنحل من غير المتورطين بجرائم بالعودة الى الحياة العامة. ووصف بوش القانون الجديد بأنه يمثل خطوة مهمة نحو المصالحة الوطنية.
وسيسمح القانون لآلاف من اعضاء حزب البعث السابقين غير المتورطين بدماء عراقية بالتقدم لاعادة تعيينهم في الوظائف العامة والعسكرية.
وقال علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة إن "القانون يحافظ على حقوق الشعب العراقي بعد الجرائم التي ارتكبها حزب البعث كما يفيد الابرياء من أعضاء الحزب، مشيراً الى أن القانون يحقق حالة من التوازن."
وجرت الموافقة على القانون في الوقت الذي كان فيه الرئيس الامريكي جورج بوش، الذي يزور المنطقة، يقول ان الامل يعود الى العراق. وقال بوش الذي يقوم بجولة في دول الخليج العربية: "إنه (اي القانون) يعتبر خطوة مهمة نحو المصالحة الوطنية، وهو يبرهن على ان الزعماء العراقيين يفهمون ان عليهم العمل سوية من اجل تحقيق تطلعات الشعب العراقي."
ويعطي القانون الجديد اعضاء سابقين في البعث فترة ثلاثة اشهر للاختبار وبعدها تتوفر لهم الحصانة ضد ادانتهم بسبب عضوية الحزب. ويستثنى اعضاء حزب البعث المتهمين في جرائم او مطلوبين في جرائم. من ناحيتها، قالت ناطقة باسم السفارة الامريكية في بغداد لوكالة رويترز للانباء إن القانون الجديد يثبت "ان العملية السياسية في العراق تسير بنجاح."